مسألة التسليح في اهتمامات قيادة الثورة الجزائرية خلال مرحلتها الأولى 1954-1956.

من إعداد: الدكتور عبد الستار حسين
أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

مقدمـــــــة:

ارتبط تطور مشروع الخيار العسكري ارتباطا وثيقا بمسألة التسليح أو الدعم اللوجستيكي، الّذي يعدّ من المواضيع الّتي طرحت إشكالية أساسية في الثورة التحريرية منذ ما قبل الانطلاقة إلى وقف إطلاق النار.

وقد أجمع المؤرخون على اعتبار معركة تسليح الثورة كانت من أعقد المعارك وأخطر الرهانات لتفعيل ديناميكية العمل المسلح وضمان ديمومته و استمراريته ، فالدعم بالسلاح شكل في كل الظروف الشريان الرئيسي لكل الحركات التحررية، إذ لا يمكن تصور حركة تحررية تواجه آلة استعمارية دون أن تولي أهمية كبيرة لهذا الجانب المهم.

ومما لاشكّ فيه أنّ الثورة التحريرية ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني، حيث سعت قيادتها عشية انطلاقها إلى تذليل كافة الصعوبات المتعلقة بمتطلبات العمل العسكري، كالتمويل والتموين والتسليح.

وعليه فإنّي سأحاول من خلال هذا المقال دراسة أزمة التسليح منذ انطلاق الثورة إلى مؤتمر الصومام 1954- 1956 للإجابة عن إشكاليات تاريخية بالغة الأهمية هي:

إلى أي مدى كان التموين والتسليح المتوفر عشية انطلاق الثورة يستجيب مع الحد الأدنى للشروط الأساسية المطلوبة لنجاح العمل الثوري ؟

ماهي الإستراتيجية التي تبنتها القيادة الثورية في مجال التسليح خلال المرحلة الاولى 1954-1956 ؟

إلى أي مدى تخطت الثورة العراقيل والصعوبات الّتي واجهتها منذ الانطلاقة ؟ وهل كان لنقص المؤن والأسلحة تأثير على الأهداف الّتي رسمتها ؟

إلى أي مدى نجح الوفد الخارجي في مهمة الإسناد الخلفي للثورة والإمداد بالسلاح، وكيف انعكست مشكلة التسليح على وتيرة العمل الثوري ؟ وعلى طبيعة العلاقات بين قيادات الثورة السياسية والعسكرية، الداخلية والخارجية ؟

1- المصادر الداخلية للتسليح:

شكلت مسألة التسليح عائقا كبيرا للثورة التحريرية في مرحلتها الأولى، ففي سنة 1954 كان تسليح جيش التحرير الوطني من بعض مستودعات السلاح الخاصة بجبهة التحرير الوطني، ومن أسلحة الصيد القديمة الّتي تبرع بها السكان للمجاهدين أو من الأسلحة الّتي تم الحصول عليها كغنائم ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م.

وبالرغم من تخزين الأسلحة قبل اندلاع الثورة إلّا أنّ ما جمع لم يكن كافيا، بما أنّ معظم السلاح المخبوء أصبح عديم الفعالية نظرا لوجوده في مخازن لا تتوفر على شروط الصيانة، وعند اندلاع الثورة وجدت المناطق العسكرية نفسها تعاني قلة السلاح والذخيرة وسائر معدات الحرب[1].

وكانت الآمال معلقة على نشاط مندوبية الخارج للحصول على السلاح، فرغم الجهود الّتي بذلت من طرف

قادة الثورة من أجل إدخالها إلّا أنّه لم تدخل أية قطعة إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1954، وحسب المناضل أحمد بن بلة المكلف بمهمة التسليح في الوفد الخارجي للثورة فإنّ أعضاء الوفد الخارجي قاموا بجهود جبارة لتسليح المقاتلين في الداخل[2]، وهو لايتقاطع مع ما أورده فتحي الديب في مؤلفه «عبد الناصر وثورة الجزائر» حين قال أنّه:» تم تزويد المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة منذ شهر أكتوبر 1954 م»[3]، غير أنّ منسق الثورة المناضل «محمد بوضياف» ينفي إدخال أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل غرة نوفمبر، معتبرا ما حدث هو مجرد وعود لم يتم الوفاء بها[4].

وعن مشروع صناعة القنابل فإنّه لم يكلّل بالنجاح ولم يحقق النتائج المرجوة لأنّ تلك المتفجرات التقليدية الصنع لم تعط نتائج مرضية وثبت فشلها بسبب عدم فعالية المواد المصنوعة منها[5].

وأمام هذه الظروف الصعبة لجأت قيادة المناطق في مقابل تلك الخطوات إلى البحث عن مصادر تسليح داخلية من خلال الاعتماد على النفس، فراحت تصدر أوامرها بمضاعفة الجهود للحصول على أكبر قدر من الأسلحة لضمان استمرارية الثورة التحريرية[6].

لقد كان قادة الثورة في سباق مع العدو من أجل أخذ سلاح المواطنين،إذ تمكن «زيغود يوسف» في المنطقة الثانية من جمع عشرات بنادق الصيد من المواطنين في الأرياف، ورغم صعوبة المهمة فقد توجهت وحدات من جيش التحرير ومعها قوائم تحمل أسماء كل من لديهم السلاح في الدواوير والمداشر مطالبين إيّاهم بتسليم السلاح عن طواعية وحتى بممارسة الضغط إن استدعى الأمر ذلك[7].

كما سعت القيادة الثورية إلى تفعيل مجال صنع المتفجرات التقليدية، فبالإضافة إلى بعض المتفجرات والقنابل اليدوية الّتي سرقت من بعض المخازن الفرنسية أو تم شراؤها، قام المجاهدون بجمع القنابل الّتي تلقيها طائرات الجيش الفرنسي وقذائف المدفعية الثقيلة الّتي لم تنفجر وتفكيكها ثم يستخرجون منها البارود الّذي يستخدم في صنع القنابل الموقوتة لنسف الجسور والحانات، وصنع الألغام لتفجير آليات وشاحنات الجيش الفرنسي[8].

في ذات الوقت أمرت قيادة الثورة بتكثيف الهجومات على مخازن السلاح بالمراكز العسكرية والثكنات، فكان الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة في الثكنات أحد الأهداف الرئيسية للعمليات[9]، كما رفعت الثورة شعار «سلاحنا نفتكه من عدونا»[10] وهو شعار أتى بنتائج إيجابية معتبرة، بحيث تمكنت وحدات جيش التحرير في كافة النواحي من غنم أسلحة متنوعة من القوات الفرنسية خلال قيامهم بكمائن وعمليات مستهدفة مراكزها وثكناتها[11].

وإن كانت الثورة قد حققت كثيرا من التقدم وأحرزت على العديد من الانتصارات في المجالين السياسي والعسكري، فإنّ مشكل التسليح سيظل مطروحا بشدة إلى نهاية 1955م[12]، وأنّ نقص التسليح هو الّذي سيسمح للسلطات الاستعمارية بأن تجمع قواها وتوظف إمكانيات حربية هائلة لقمع المناطق الثائرة، فالعمليات العسكرية وعمليات التمشيط المكثفة واستعمال العتاد الحربي وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا، قد شكلت مضايقة رهيبة وخناقا شديدا على الوحدات الأولى لجيش التحرير في الشرق الجزائري، وعلى وجه الخصوص في المنطقتين الأولى وجنوب المنطقة الثانية، وكان المسؤولون في المنطقتين يدركون جيدا هذا الوضع القاسي ويقدرون كل الصعوبات المتمثلة في تفوق الجيش الفرنسي عددا وعدة وفي عدم توفر الأسلحة والذخيرة لدى جيش التحرير الوطني[13].

وبمرور الوقت ازداد النشاط العسكري لجيش التحرير في مختلف المناطق وتنوعت العمليات العسكرية بين المواجهة إلى أسلوب الكرّ والفرّ ونصب الكمائن[14]، هذا ما جعله يتحصل على أسلحة متنوعة، وفي شهادة للضابط الفرنسي «بيار كلوسترمان»[15] في المجلس الوطني الفرنسي تحت عنوان « الثورة تتمركز و تتحصن جاء فيها: «وفي هذه الأثناء كان الثوار ينتظمون ويتحصلون على مزيد من الأسلحة الآتية بالخصوص من الغنائم الّتي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الّذين يسقطون في الكمائن، فبين الفاتح ديسمبر 1955 وفاتح ديسمبر 1956 نصب الجزائريون مائتين وخمسة وثمانون(285) كمينا غنموا في كل كمين ما لا يقل عن عشرة (10) بنادق حربية

وثلاث (03) رشاشات وبندقية رشاشة مع ما يلزم من ذخائر حربية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرار المسلحين الجزائريين من الجيش الفرنسي وانضمامهم إلى الثورة، فهمنا كيف استطاع الفرار أن ينتقلوا إلى المرحلة الثانية من تكتيكهم الحربي»[16].

ميز الثورة التحريرية الجزائرية عن باقي ثورات التاريخ المعاصر كونها تسلّحت ذاتيا خصوصا السلاح في مرحلتها الأولى، بحيث تشير الشهادات التاريخية المتوفرة على أنّ مصادر السلاح الداخلية الّتي قطعت بها الثورة مرحلتها الأولى تمثلت في:

أولا: بنادق الصيد[17] الّتي جمعت من سكان الأرياف وهي نوعين، مرخصة أي أنّ حاملها يملك رخصة من قبل السلطات الاستعمارية تتيح له حملها، وأخرى غير مرخصة، وهي بنادق صيد يملكها سكان المناطق الريفية بصورة سرية دونما ترخيصها.

ثانيا: أسلحة حربية أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية جمعها نشطاء المنظمة الخاصة وأنشأت لها مخابئ ومطامر تحضيرا لانطلاق العمل المسلح[18].

ثالثا: المتفجرات والقنابل اليدوية الّتي سرقت من بعض المغارات التابعة للجيش الفرنسي أو تم شراؤها أو صنعت محليا.

رابعا: الأسلحة الّتي غنمتها وحدات جيش التحرير بعد عملياتها العسكرية للتسليح وحملاتها التأديبية وكمائنها القاتلة، وقد شكلت هذه الغنائم المصدر الأساسي للتسليح لكثير من المناطق في الأشهر الأولى الّتي رافقت اندلاع الثورة[19].

خامسا: سلاح المجندين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي وتمثل مصدرا هاما من مصادر التسليح الذاتي الداخلي[20].

وبشكل عام فإنّ الظروف العسيرة الّتي عرفتها الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى نتيجة قلة الأسلحة والذخيرة وتعثر التنظيم الثوري في معظم المناطق وحجم ردود الفعل الاستعمارية على كافة المستويات، حتّم على قادة المناطق أن تتسلح ذاتيا لتجاوز ظروف الانطلاقة الصعبة ثم المحافظة على استمرارية وديمومة العمل المسلح وشموليته فيما بعد، في الوقت ذاته لم يغفل قادة الثورة عن قضية الإمداد اللوجستيكي والبحث عن مصادر للسلاح في الخارج.

2- الوفد الخارجي ومهمة الإسناد الخلفي للثورة-الإمداد بالسلاح:

عي تتفق أغلب الكتابات التاريخية المتعلقة بتطور القيادة الثورية الجزائرية عند الفكرة الّتي تقسم أول قيادة للثورة إلى جناحين، الجناح الميداني في الداخل ويمثله قادة المناطق[21]، أما الجناح الثاني فكان للدعم والإسناد الخلفي ومثله الوفد الخارجي[22] وكان يتشكل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر إضافة إلى محمد بوضياف[23].

وقد شكلت قضية التسليح إحدى الاهتمامات الأساسية للوفد الخارجي، حيث تعود جذور أولى المشاريع الخارجية لدعم الثورة بالسلاح إلى صيف 1954 أين سعى قادة الثورة في الداخل وعلى رأسهم محمد بوضياف مصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي للبحث عن مصادر للسلاح في الخارج وعلى رأسه أحمد بن بلة المكلف بالتسليح[24] بجهود كبيرة من خلال مساعيه الحثيثة قصد إقناع حكومة القاهرة بفكرة دعم ومساندة الثورة الجزائرية منذ وصوله إليها وانضمامه إلى مكتب المغرب العربي منذ1953 وسعيه لكسب تأييد الجامعة العربية وطلب المساندة المادية.

كللت هذه الجهود بلقاء الرئيس «جمال عبد الناصر»عن طريق فتحي الديب[25]، وقد تمكن أحمد بن بلة من إقناع جمال عبد الناصر بطروحات ومطالب الثوار الجزائريين ويذكر فتحي الديب حول الاتصالات الأولى للوفد الخارجي بالحكومة المصرية حيث يقول: «إن تطور الأحداث بالمغرب العربي دفع بالمسؤولين في القاهرة عقب ثورة يوليو-جويلية- 1952 إلى إعطاء الأولوية لهذه المنطقة وما يتطلبه الكفاح المسلح بها ونظرا لتعذر عملية المتابعة الميدانية بسبب الحصار والسيطرة الاستعمارية على مواقف الدول الثلاثة في المغرب العربي لزم القيام بعملية تقييم في القاهرة عن طريق دعوة الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة في القاهرة »[26].

توّجت هذه الاتصالات بعقد مؤتمر تنسيقي مع الجامعة

العربية ضم كافة الأحزاب المغاربية في 03 أفريل 1954م، وقد أدرج خلاله المطلب الأساسي للوفد الجزائري وهو الحصول على الأسلحة لمباشرة عملية التحرير الوطني، بعدها بيومين التقى أحمد بن بلة ومحمد خيضر بفتحي الديب وعزت سليمان وتمكنا من الحصول على وعد صريح من الحكومة المصرية بدعم الثورة الجزائرية في حال انطلاقها بدون تردد، وذلك ماجاء في التقرير الّذي عرضه فتحي الديب على أحمد بن بلة[27].

ونظرا لتصلب السياسة الاستعمارية وتشديدها المراقبة العسكرية على كل المنافذ الّتي يمكن من خلالها إدخال الأسلحة إلى الداخل ولاسيما المناطق الحدودية المتاحة للجزائر -تونس ليبيا المغرب- فتعقدت الأمور بالنسبة للوفد الخارجي لصعوبة اختراق الحاجز الأمني الاستعماري، ولإيجاد حلول لهذه المعضلة اقترح الوفد الخارجي الجزائري تكوين جبهة مغاربية مسلحة، هادفا من ذلك تحريك تونس والمغرب لضمهما للتصور الّذي تبنته الحركة الوطنية الجزائرية لاستغلال أراضيها لتمرير الأسلحة، وظلت مسألة التسليح مطروحة نظرا لتواجد القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية فوق التراب الليبي وتمركز القواعد البحرية الفرنسية في عرض البحر الأبيض المتوسط بحيث ساهمت في تبدد الوعود المصرية بإيصال شحنات الأسلحة إلى الجزائر[28].

ونظرا لإلحاح قادة الداخل على ضرورة توفير كميات من الأسلحة لمباشرة العمل المسلح، تقرر تنظيم شبكات سرية تحت إشراف الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية بطرابلس الليبية وهو السيد «أمين صالح»، الّذي عمل على توفير كميات معتبرة من الأسلحة ووضعها تحت تصرف أحمد بن بلة، الّذي بدأ التحرك والاتصال بشبكة تهريب الأسلحة والتفاوض معها لضمان إدخال الأسلحة إلى الجزائر، وتوجت هذه التحركات باتفاق يقضي بإدخال السلاح على مرحلتين الأولى تتضمن نقله من الحدود الليبية على منطقة تخزين في تونس والثانية منطقة التخزين عبر منطقة الكاف على الأوراس من بالجزائر[29].

انطلقت الثورة التحريرية بإمكانيات جد ضئيلة[30]، مما دفع قادة الداخل للإلحاح على طلب المدد من الوفد الخارجي أمام قلة السلاح الّذي يلبّ حاجة المقاتلين في الداخل، وتحرك الوفد الخارجي ودخل في اتصالات مكثفة مع فتحي الديب ومحي الدين زكريا[31]، انتهت بإصدار أوامر باستخدام إحدى قطع الأسطول البحري المصري، في الوقت نفسه ربط الوفد الخارجي بالتنسيق مع الحكومة المصرية اتصالات سرية مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم من أجل ضمان سرية وحماية الطريق لتهريب الأسلحة غبر الأراضي الليبية[32].

وكلّلت هذه الجهود بإرسال شحنة من مصر على متن اليخت انتصار[33] لكن هذه الشحنة عرفت تأخرا كبيرا قبل أن تجد طريقها إلى الأراضي الجزائرية، ويرى أحمد بن بلة

أن هذه الشحنة اعتبرت أول عملية نقل الأسلحة عبر الأراضي الليبية[34]، وفي سنة 1955 استطاع الوفد الخارجي إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليخت «دينا وانتصار» ثم السفينة ديفاكس، كما كثف تنقلاته بين مصر وليبيا واسبانيا للبحث عن السلاح والذخيرة[35].

وفي إطار العمل المشترك ذكر المجاهد عبد المجيد بوزبيد أنّ الوفد الخارجي تمكن بالتنسيق مع عبد الكريم الفاسي ممثل جيش التحرير المغربي في إسبانيا من عقد صفقة تجارية لاقتناء كمية من الأسلحة، قدرت بألف (1000) قطعة تم تهريبها من إسبانيا نحو المغرب عبر البحر، وتم إنزالها في السواحل المغربية بالقرب من مدينة مليلة شهر أوت1955[36]، وقد ساعدت التسهيلات الّتي وجدتها جبهة التحرير الوطني في هذه المنطقة في عملية التهريب لاسيما في ظل تستر السلطات الإسبانية بالنظر إلى خلافها مع السلطات الفرنسية في الجنوب الغربي[37].

ونظرا للمشاكل الّتي اعترضت عملية تهريب الأسلحة في ليبيا نحو الحدود الجزائرية اضطر بن بلة مجددا للتنسيق مع الحكومتين المصرية والليبية لإيجاد حلول لضمان وتأمين الأسلحة[38]، وفي ظل الصعوبات الّتي واجهتها عملية تهريب الأسلحة نحو الداخل اجتمعت قيادة الثورة في الخارج مع قيادة المنطقة الخامسة الّتي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف في مدريد وتقرر خلالها تزويد المنطقتين الثالثة

والخامسة بالسلاح لتنشيط العمل المسلح بهما، وقد اختير المركب ديفاكس للقيام بهذه المهمة، حيث انطلق من «ميناء الإسكندرية»يوم 26-07-1956 أين أفرغت حصة المنطقة الشرقية في «ميناء زواوة» الليبي بحضور علي مهساس، كما واصل المركب رحلته باتجاه الغرب وتمكن من إفراغ الشحنة بالقرب من «ميناء سبتة» على السواحل المغربية[39].

خاتمـــــــــة

ويمكن القول أنّه رغم المساعي الحثيثة والجهود الكبيرة التي قطعها الوفد الخارجي في مجال الإسناد الخلفي للثورة ماليا ولوجستيكيا فإنّنا نسجل الملاحظات التالية:

أولا: محدودية الأسلحة الّتي وصلت إلى الجبال الجزائرية لاسيما في المرحة الأولى من الثورة التحريرية.

ثانيا: تفاقم مشكلة التسليح خلال العام الأول من الثورة دفع بقادة الداخل وعلى رأسهم كريم بلقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهيدي إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرار أزمة التسليح، وفي خضم هذه الأزمة، ظهرت بوادر صراع خفي بين القادة في الداخل والوفد الخارجي، كشفته الرسائل والمراسلات الإتهامية بين عبان رمضان في الداخل وأحمد بن بلة في الخارج الّتي نشرها المحامي مبروك بلحسين في كتابه «المراسلات بين الداخل والخارج» (الجزائر والقاهرة) 1954-1956 .

شكلت مسألة التسليح عبئا كبيرا على قادة الثورة وكانت إحدى أعقد المعارك، ولم يتوقف الأمر عند ضمان الإمداد بالسلاح فحسب ، بل أنّ أزمة التسليح تسببت في تأزّم العلاقة بين الداخل والخارج خلال 1955-1956، ومثّلت البداية الفعلية للتجاذب والتفاعل بين قياديي الداخل والخارج الّتي ستستمر طويلا خلال الثورة التحريرية .

أمام كل هذه التحديات والعقبات الميدانية حاول قادة الثورة التكيف مع الظروف والمستجدات ومعالجة المشاكل والعقبات التي اعترضت استمرارية وديمومة العمل الثوري، أولا من خلال نجاحها في خلق قيادة مركزية في العاصمة – والّتي تمكنت في ظرف قصير من استقطاب التشكيلات السياسية الوطنية لصالح الثورة- ، كما غطّت على الكثير من نقائص غياب الواجهة السياسية،وثانيا إشرافها التحضير لمؤتمر وطني لتقييم المرحلة الأولى من الثورة.

الهوامش

1- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013. ص 164.

2- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط 2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979، ص 108.

3- فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1990، ص 60.

4- تذكر بعض المصادر بأن المناضل المغربي عبد الكريم الفاسي تعهد لبن بلة، بوضياف وديدوش مراد بتسليم كمية من الأسلحة في أجل أقصاه شهر، بعد دفع المبلغ المتفق عليه إلى حسابه المصرفي، وبعد انقضاء المهلة توجه مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا وبوضياف وبن مهيدي إلى الريف المغربي، لكن الصفقة لم تتم ولم يأت أي سلاح بسبب دفع الأموال ناقصة لحساب عبد الكبير الفاسي. للتفصيل أكثر أنظر: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ج 3، ص 465-464.

5- Jean Vaujour,de la révolte à la révolution, Albin Michel, paris 1989, p126-127.

6- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 125.

7- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 80-79. وأيضا: بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 165. وكذلك محمد عباس، الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 99.

8- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.، ص 139-138.

9- محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص 21.

10- علي كافي، المصدر السابق، ص 79. وكذلك: **شهادة الحاج لخضر لعبيدي، مجلة أول نوفمبر**، ع م 111-110. نوفمبر، ديسمبر 1989، ص 16. وأيضا: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...،

المرجع السابق، ص137.

11- Ferhat Abbas,Autopsied'une Guerre, édition l'aurore , Paris, 1980, p92-104.

12- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص126.

13- نفسه، ص130.

14- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحريرية الجزائرية 1962-1954، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص170. وأيضا: جريدة المجاهد، ع24، 09 ماي 1958، ص 6 و7.

15- أحد كبار ضباط الطيران الفرنسي الذين شاركوا في حرب الجزائر.

16-جريدة المجاهد، ع24، 09 ماي 1958، ص 6 و7.

17- وتشير الكثير من الدراسات أن أكثر من 90%من السلاح المستعمل في الفاتح من نوفمبر كان سلاح صيد ينظر: ابراهيم العسكري، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث للنشر، قسنطينة، 1992، ص96. وأيضا: جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص454.

18-عمار قليل، المرجع السابق، ص90.

19- محمد حربي، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص69.

20- لعل حالات فرار المجندين الجزائريين وحتى بعض الجنود الفرنسيين قد ازدادت بصورة واضحة وقد أخذت منذ ربيع 1956 أبعادا لم تكن موجودة من قبل، فعند بداية الثورة حدثت حالات كثيرة فر فيها مجندين جزائريين التحقوا بصفوف جيش التحرير. لمزيد من التفاصيل حول تطور ظاهرة فرار المجندين راجع: إيفهيريستر، **في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير**، تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص148-147.

21- ويقصد بهم القادة المناطق العسكرية وهم مصطفى بن بولعيد قائد الأوراس (المنطقة الأولى)، ديدوش مراد قائد الشمال القسنطيني (المنطقة الثانية)، كريم بلقاسم قائد منطقة القبائل (المنطقة الثالثة)، رابح بيطاط قائد الجزائر العاصمة(المنطقة الرابعة)، والعربي بن مهيدي قائد منطقة وهران (لمنطقة الخامسة).

22- كان أحمد خيضر أول من التحق بالقاهرة من الوفد الخارجي سنة 1950، وبعد سنتي التحق به حسين أيت أحمد في تاريخ 22 جويلية 1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي، أما أحمد بن بلة فقد التحق بهما سنة 1953 بعد فراره من سجن البليدة حيث قضى مرحلة قصيرة في السرية بفرنسا.

23- كان محمد بوضياف آخر من التحق بالوفد الخارجي 02 نوفمبر 1954 حسبما أوردته العديد من الكتابات التاريخية، لكن من الخطأ تاريخيا اعتبار محمد بوضياف ضمن التشكيلة الأولى للوفد الخارجي لاسيما وأنه انتخب في اجتماع لجنة 22 بالمدنية ليكون منسقا للثورة، لكنه تحول بمبادرة شخصية منه للقيام بالدعاية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا ثم إشرافه رفقة العربي بن مهيدي على محاولات تنظيم طرق الإمداد بالسلاح عبر الحدود الغربية.

24- في ظل تقسيم المهام بين أعضاء الوفد الخارجي، كلف محمد خيضر بالعلاقات السياسية وآيت أحمد بالعلاقات الخارجية، فيما كلف أحمد بن بلة بمهمة التسليح.

25- فتحي الديب: المسؤول عن الشؤون الجزائرية في المخابرات العربية المصرية والمكلف بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية.

26- فتحي الديب، المصدر السابق، ص21 وما بعدها.

27- نفسه، ص44-43. وكذلك: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص202-201.

28- تكلف بهذه المهمة كلا من مصطفى بن بولعيد في تونس وليبيا والعربي بن مهيدي في المغرب الأقصى. لمزيد من التفاصيل راجع: التقرير الذي أنجزه م. و. د. ب. ح. و. وثورة أول نوفمبر تحت عنوان « **قوافل تمويل الثورة بالسلاح**»، ملتقى واد سوف، مارس 1999، ص01.

29- لم تكن عمليات نقل الأسلحة عبر الحدود التونسية سهلة قبيل اندلاع الثورة وبعدها، ولم تشهد نوعا من الانفراج إلّا في أواخر سنة 1956 رغم اشتداد الرقابة التونسية-أنصار بورقيبة-، حيث كانت عمليات التهريب تتم بنجاح، للتفصيل أكثر ينظر A.N.A, Carton N° 4, Dossier N° 4-3.

30- محمد تقية، **الثورة الجزائرية- المصدر، الرمز و المال**-، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص152. وأيضا محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص69.

31- محي الدين زكريا: رئيس المخابرات المصرية. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص63-61.

32-فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص63-61. وأيضا الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص204.

33- للإطلاع على مضمون الشحنة التي حملها اليخت «انتصار» وتم إنزالها في ميناء زواوة الليبي في شهر ديسمبر 1955. راجع: عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص87.

34- شهادة أحمد بن بلة في حصة « شاهد على العصر»، قناة الجزيرة، حلقة يوم 27/10/2002 في كتاب: أحمد منصور،**الرئيس أحمد بن بيلا يكشف..عن أسرار ثورة أول نوفمبر _كتاب الجزيرة- شاهد على العصر**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون_ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2007. وكذلك: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص205.

35- SHAT, boite N° 1h 1536 bis.

36- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص87 وما يليها.

37-SHAT, boite N° 1h 1536 bis (أنظر الملحق رقم 14)

38- الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح**...، المرجع السابق، ص208.

39- مراد صديقي، المصدر السابق، ص39.